

يتمتع بها بقية موظفي الإدارات العامة. «في مستشفى الحريري فقط يُحدّد النسل»، يقول عقوم، في إشارة منه إلى أن المنح المدرسية التي يحصل عليها الموظف محددة بولدين فقط. من هنا، كان إصرار الموظفين في اعتصامهم السابق على أن مطالبهم لا تقتصر على تسديد رواتبهم المتأخرة فقط، بل تتعداها «إلى تحسين المنح المدرسية المحددة بـ750 الف ليرة مع تحديد عدد الأولاد باثنين» وغيرها من المطالب.

الموظفون نقلوا إلى أبو فاعور عند اجتماعهم به في الأسبوع الماضي، مطالبهم التي تركزت على تنفيذ أحد الاقتراحين التاليين: إمّا أن يجري ضم الموظفين إلى ملاك وزارة الصحة، بحيث يصبحون تابعين لتعاونية موظفي الدولة، وإما أن تجري مساواتهم بقية المؤسسات العامة، كموظفي مؤسسة كهرباء لبنان والكاينيو وغيرها من المؤسسات، بعض الموظفين ربط أزمته بأزمة موظفي «الكاينيو»، وأجرى مقارنة بين إنتاجية موظفي كل من المؤسسات، وأبدى انزعاجه من طريقة التعامل التمييزية التي جرت مع كل من الأزمته. «تهدفت جميع النواب لحل أزمة موظفي الكاينيو، فيما لم يخرج نائب واحد ليبدى حرصه على ضرورة إنقاذ هذا المرفق الصحي والإنساني»، يقول أحد الموظفين، لافتاً إلى «التهميش الحاصل في ملف المستشفى».

وكان أبو فاعور قد وعد الموظفين بصرف رواتبهم خلال الأيام الماضية، إلا أن الموظفين لم يحصلوا بعد على هذه الرواتب، الأمر الذي دفعهم إلى التصعيد وإغلاق مدخل الطوارئ اليوم احتجاجاً. ويبدى الموظفون تخوفهم من «أن تأتي الرواتب ناقصة»، لأن ثمة تسريبات عن أن المبلغ الذي جرى تحويله من المالية هو مليار و100 مليون ليرة، علماً أن الرواتب تساوي مليارين و100 مليون. تجدر الإشارة إلى أن رواتب الموظفين أحييت منذ شهر كانون الثاني على وزارة المالية، ولم يُفهم سبب المماطلة في صرفها، فيما يرد مصدر مسؤول في المستشفى السبب إلى «التجاذبات السياسية الحاصلة، بين أبو فاعور ووزير المالية علي حسن خليل».

هديك فرفور

هناك إجماع على أن وضع مستشفى رفيق الحريري الحكومي «صعب»، الصراعات السياسية التي كانت تخاض داخل هذه المؤسسة العامة، كما بقية المؤسسات العامة، على مر السنوات الماضية، أدت إلى انهيارها وتدميرها. يؤكد مسؤولو المستشفى «النقص الحاد في الأدوية والمعدات، فضلا عن غياب الصيانات الضرورية للكثير من التجهيزات». كذلك، لم تنفذ حتى اللحظة الخطة الإنقاذية التي «وعد» بها المستشفى عند تسلّم الدكتور فيصل شاتيلاً رئاسة مجلس إدارة المستشفى.

عقب إعلان استقالته، الأسبوع الماضي، قال شاتيل: «إن رواتب الموظفين الشهرية ليست المشكلة الفعلية، إذ يمكن تأمينها»، لافتاً إلى أن «الأزمة الحقيقية هي في نقص

يعزو أحد المسؤولين سبب المماطلة في دفع الرواتب إلى التجاذبات بين أبو فاعور وخليك

الأدوية والمعدات والحاجة الكبيرة إلى الصيانة»، فيما، قال وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور، وقتها، «إنه بعد استقالة شاتيل نستطيع القول إن الخطة الإنقاذية بدأت».

يشير مصدر مسؤول في المستشفى إلى أن «الحل لا يكمن فقط في تنفيذ الخطة الإنقاذية التي تقتصر على تلميم مجلس الإنماء والإعمار القيام بأعمال التاهيل والصيانة وغيرها، بل يكمن في طرح جدي يراعي مبدأ المساءلة والرقابة على مختلف دوائر المستشفى، وأبرزها دائرة المالية». الموظفون أنفسهم سجلوا اعتراضهم على هذه الخطة، التي يجري الحديث عنها كـ«حل إصلاحي». يقول عضو لجنة موظفي المستشفى رامي زهيري إن هذه الخطة «لم تلحظ حق الموظف»، مضيفاً إن الأمر يتعدى مسألة الراتب، بل هي «مسار عشر سنوات من البهدة». إحساس «الغبين» الذي يعبر عنه زهيري يؤكد زميله العضو في لجنة الموظفين بسام عقوم، الذي يشير إلى حرمان موظفي المستشفى الكثير من الحقوق التي

تهدفت جميع النواب لحل أزمة موظفي الكاينيو فيما لم يخرج نائب واحد ليبدى حرصه على المستشفى» (مروان طحطح)



أزمة موظفي مستشفى الحريري إغلاق الطوارئ

عند التاسعة والنصف من صباح اليوم، سيغلق مدخل الطوارئ في مستشفى رفيق الحريري الحكومي «إغلاقاً كاملاً». موظفو المستشفى الذين لم يحصلوا على رواتبهم منذ 2014/12/24 قرروا تصعيد تحركاتهم بسبب «انعدام بوادر الحلحة»، وعدم الثقة بالوعود المتكررة التي تلقوها خلال الأيام الماضية

أموال الضرائب «ضائعة» في مرفأ بيروت

تستوجبها من أجل استيرادها والمقدمة للمنتفع، فإن فرض الرسم يصنّف عملياً في إطار «ضريبة غير مباشرة كالرسوم الجمركية ما دامت تفرض بمعزل عن الخدمات المؤداة من قبل إدارة المرفأ، وبالتالي فإن هذا الرسم يجعل لجنة المرفأ تمارس صلاحية سيادية بامتياز - هي حصراً من صلاحية الدولة - بفرض ضرائب لمصلحتها، التي تعود عائداتها لحسابها وتتصرف فيها خارج إطار الموازنة العامة بخلاف قاعدة شمولية الموازنة».

مالياً، إن المعادلة التي أقرت منذ 25 عاماً لتوزيع إيرادات المرفأ بنسبة 75% لإدارة المرفأ و25% للدولة كانت تستند إلى ضرورة الاستثمار في المرفأ في ظل ضعف الإيرادات، لكن اليوم «ارتفعت الإيرادات إلى أكثر من 250 مليون دولار، فهل يجب أن تبقى المعادلة الحالية قائمة؟ في رأيي، يجب إعادة النظر في هذه المعادلة بصورة دورية، وخصوصاً أن مشروع التوسعة لا لزوم له سوى صرف الأموال».

هو مالي ويتعلق بحصة الدولة من المبالغ المحصلة. قانونياً، يشير عبود في طلبه «النائم» لدى هيئة التشريع والاستشارات، إلى الاختلاف بين البديل الواجب دفعه في المرفأ العام ذي الطابع التجاري والصناعي مقابل الإفادة من الخدمة العامة، وبين الضريبة التي تفرضها الدولة جبراً وبصورة ذاتية من دون أن يعود النفع الخاص على

ارتفعت الإيرادات إلى أكثر من 250 مليون دولار، فهل يجب أن تبقى المعادلة الحالية قائمة؟

دافعها، بل تكون في سبيل متطلبات التضامن الاجتماعي وتحقيق السياسة المالية للدولة. وبما أن تعريفات لجنة المرفأ على البضائع الواردة أو الصادرة ضمن مستوعبات تتوقف على نوعية هذه البضائع وليس على حجم العمليات المادية (تفريغ، شحن، نقل...) التي

أزمة تعاطي الدولة مع مرفأ بيروت، فالدولة نأت بنفسها عن هذا المرفق العام وتركته للجنة مؤقتة استمر وجودها لأكثر من 20 عاماً. للجنة المؤقتة قررت فرض رسوم على البضائع الواردة والصادرة من المرفأ وتحصيل مبالغ «سيادية الطابع» وإنفاقها «على هواها». وعندما انفجرت قضية ردم الحوض الرابع «كان واضحاً أن مشروع توسيع محطة الحاويات يهدف إلى تكريس منطق تحصيل الأموال وإنفاقه على هوى اللجنة». فمن المعروف أن المصدر الأكبر لإيرادات المرفأ هو تلك المتصلة بالرسوم التي تفرضها اللجنة على البضائع الواردة في المستوعبات، وهذه المبالغ استعملت في «الكثير من التلزيماات التي أجرتها لجنة المرفأ من دون مناقصات، وآخرها كان تلميم ردم الحوض الرابع بالتراضي وبمبلغ 130 مليون دولار». يؤثر هذا المشهد نوعين من التساؤلات: الأول قانوني، ويتعلق بمدى صلاحية لجنة مرفأ بيروت لفرض ضرائب سيادية، والثاني

محمد وهبة

في تشرين الأول 2013 قدّم الوزير السابق فادي عبود اعتراضاً أمام هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بشأن الرسوم التي تفرضها إدارة مرفأ بيروت على البضائع الواردة أو الصادرة. خلاصة الاعتراض أن الرسوم مفروضة على نوعية البضائع في المستوعبات، ما يعني أنها ضرائب غير مباشرة، وأن لجنة إدارة واستثمار مرفأ بيروت «تمارس صلاحيات سيادية بامتياز هي حصراً من صلاحيات الدولة». المفارقة أن الدولة تفرض ضرائب لمصلحة الخزينة العامة، فيما لجنة المرفأ تحصل مبالغ ضريبية تتصرف فيها خارج إطار الموازنة العامة. مرت الأشهر، واندلعت المواجهات في مرفأ بيروت حول ردم الحوض الرابع بأموال «سيادية»، ولم تصدر هيئة التشريع رأياً في اعتراض عبود! يعتقد عبود أن مشكلة ردم الحوض الرابع التي «أخذت في اتجاه طائفي ومناطقى وسياسي» هي أصلاً